حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

١

الوحدة الأولى

خصائص التشريع الإسلامي ومميزاته

أخي الطالب: يُتوقع منك بعد دراستك هذه الوحدة أن:

١ تلخّص أهم خصائص التشريع الإسلامي.

٢ تقارن بين التشريع الإسلامي والقوانين الوضعية.

٣ تُبيّن خصائص التشريع في العبادات.

٤ تُبيّن خصائص التشريع في المعاملات.

٥ تُبيّن خصائص التشريع في الأسرة.

٦ تُبيّن خصائص التشريع في الجنايات.

عناصر الوحدة:

- خصائص التشريع الإسلامي.
- خصائص التشريع في العبادات.
- خصائص التشريع في المعاملات.
- خصائص التشريع في الأسرة.
- خصائص التشريع في الجنايات.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

خصائص التشريع الإسلامي ومميزاته

يتميز التشريع الإسلامي عن غيره من الأحكام والآراء والقوانين الوضعية بخصائص ومميزات فريدة، مما جعله يهيمن عليها، وتكون له السيادة والريادة في إيجاد الحل الأمثل والجواب الأشمل لكل ما تحتاجه البشرية في حياتها، وما يعرض في طريقها من حوادث ومشكلات؛ في أمورها الدينية والدنيوية، في كل زمان ومكان إلى قيام الساعة، مع تحقيقه للعدل والتوازن، والسعادة الحقيقية في الدارَيْن.

ومن أهم هذه الخصائص:

الخاصية الأولى: ربَّانية المصدر

ومعنى ذلك أن مصدر التشريع الإسلامي من رب الناس جميعًا، فهو مبني على الوحي الذي أنزله الله تعالى على رسوله محمد ﷺ، وسواء في ذلك الوحي المَتْلُوّ وهو القرآن الكريم، أو الوحيُ غير المَتْلُوّ وهو سنة النبي ﷺ، فكلاهما وحيٌ معصوم من الله تعالى، قال الله تعالى: ﴿ إِنَّآ أَنزَلْنَآ إِلَيْكَ ٱلْكِتَٰبَ بِٱلْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ ٱلنَّاسِ بِمَآ أَرَىٰكَ ٱللَّهُ ۚ وَلَا تَكُن لِّلْخَآئِنِينَ خَصِيمًا ﴿١٠٥﴾ ﴾ [النساء: ١٠٥]

ويلزم من ذلك أمور:

١- أن مصدر التلقي في التشريع الإسلامي هو الكتاب والسنة على فهم السلف الصالح.

٢- أنه النظام الوحيد الذي يتميز بالدِّقة والمتانة المتناهية، فلا يمكن أن يكون فيه تناقض بوجه من الوجوه.

٣- أنه النظام الوحيد المعصوم من الخطأ والنقص والتحيُّز لأيِّ أحد.

الخاصية الثانية: التمام والكمال

فالتشريع الإسلامي كامل بما أنزله الله تعالى على رسوله ﷺ، قال تعالى: ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِى وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا ﴾ [المائدة: ٣]، وهذا يقتضي أن الشريعة لا يمكن أن يكون فيها نقص بوجه من الوجوه، وما يَرِدُ من حوادث فيما بعد فيمكن ردها جميعاً إلى الأصول الثابتة من الكتاب والسنة والإجماع والقياس الصحيح.

ومما يدل على كمال الشريعة وعدم نقصانها، التحذير من الابتداع في الدين، فعن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ:

«من أَحْدَثَ في أَمْرِنَا هذا ما ليس فيه فَهُوَ رَدٌّ».(١)، وفي رواية: «من عَمِلَ عَمَلاً ليس عليه أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».(٢)

قال الإمام مالك بن أنس رحمه الله تعالى: من أحدث في هذه الأمة اليوم شيئًا لم يكن عليه سَلَفُها فقد زَعَمَ أن رسول الله ﷺ خانَ الرسالة؛ لأن الله تعالى يقول: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣]، فما لم يكُنْ يومئذٍ دينًا؛ لا يكون اليوم دينًا. (٣)

الخاصية الثالثة: الشمولية

والمراد بشمولية الشريعة الإسلامية: أنها تنظم كل ما يتعلق بحياة الإنسان، فهي تشمل ما يأتي:

١-حق الله على العباد، ويدخل في ذلك: الصلاة والزكاة والصوم والحج، وأعمال القلوب من الإخلاص والتوكل والخوف والرجاء، وجميع الأعمال التي يتقرب بها إلى الله من فعل أو ترك.

٢- علاقة العبد بنفسه، كآداب الأكل والشرب، وأحكام اللباس، وقضاء الحاجة، والنوم...

٣- علاقة العبد بغيره، ويدخل في ذلك: أحكام البيوع والعقود بأنواعها، والنكاح، والطلاق، والخصومات، والجنايات، والحدود.. وحق المسلم على أخيه وضوابط التعامل مع غير المسلمين.

٤-نظام الدولة المسلمة من سياسة واقتصاد وإعلام وتعليم وجهاد، وعلاقة الدولة المسلمة بغيرها من الدول وغير ذلك.

وقد تعجَّبَ قومٌ من المشركين من تعليم النبي ﷺ لأصحابه كلَّ شيء من الأحكام والآداب والسلوك، فعابوا ذلك على أصحاب النبي ﷺ، فعن سَلْمَانَ الفارسي ﷺ قال: قيلَ له (وفي لفظ: قال لنا المُشْرِكُونَ) قد عَلَّمَكُمْ نَبِيُّكُمْ ﷺ كُلَّ شَيْءٍ حتى الْخِرَاءَةَ! قال: فقال: أَجَلْ،«لقد نَهَانَا أَنْ نَسْتَقْبِلَ الْقِبْلَةَ لِغَائِطٍ أو بَوْلٍ، أو أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِالْيَمِينِ، أو أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِأَقَلَّ من ثَلَاثَةِ أَحْجَارٍ، أو أَنْ نَسْتَنْجِيَ بِرَجِيعٍ أو بِعَظْمٍ».(٤)

الخاصية الرابعة: عمومه لكل جنس، وصلاحيته لكل زمان ومكان

أتى الفقه الإسلامي ليحكم حياة الناس جميعا في كل زمان ومكان، ولكل جنس من الأجناس، فهو لم يأت لعصر دون عصر، ولا لمكان دون مكان، ولا لجنس دون جنس، بل يدخل في أحكامه الأبيض والأسود، والعربي والعجمي، والشرقي، والغربي، جاءت أحكامه وتشريعاته للناس جميعًا على اختلاف أجناسهم وألوانهم، وتباين عاداتهم وتقاليدهم ومشاربهم، واختلاف أصولهم وتواريخهم، قال الله تعالى:

﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِيعًا﴾[الأعراف: ١٥٨]، وقال: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَٰكَ إِلَّا كَآفَّةً

(١) رواه البخاري برقم (٢٦٩٧)، ومسلم برقم (١٧١٨)،ولفظه: ما ليس منه.

(٢) رواه مسلم برقم (١٧١٨)، وذكره البخاري معلقًا مجزومًا به.

(٣) الإحكام لابن حزم ٥٨/٦، والاعتصام للشاطبي ٥٣٥/٢.

(٤) رواه مسلم برقم(٢٦٢)، وما بين قوسين من رواية أخرى له في الموضع نفسه.

حلول
الحلول أون لاين
hulul.online

لِّلنَّاسِ بَشِيرًا وَنَذِيرًا وَلَٰكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٢٨﴾ [سبأ: ٢٨]، وعن جَابِرِ بنِ عبدِالله -رضي الله عنهما- أَنَّ النبيَّ ﷺ قال: «أُعْطِيتُ خَمْسًا لم يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ (من الأَنْبِيَاءِ) قَبْلِي»، وذكَرَ من ذلك: «وكان النبيُّ يُبْعَثُ إلى قَوْمِهِ خَاصَّةً، وَبُعِثْتُ إلى الناس عَامَّةً»[1]

الخاصية الخامسة: الثبات والاستقرار

الفقه الإسلامي ثابت مستقر بثبات الأصول التي استُمِدَّ منها، فهو غير خاضع للتعديل والتغيير كلما تغيرت الظروف وتبدلت الحاجات، كما هو الحال في جميع القوانين والأنظمة التي يضعها الناس، قال الله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَٰتِهِۦ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْعَلِيمُ ﴿١١٥﴾﴾ [الأنعام: ١١٥]، وقال عن كتابه الكريم الذي هو الأصل الأول الذي يُستمد منه الفقه الإسلامي: ﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ ۖ تَنزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴿٤٢﴾﴾. [فصلت: ٤٢]

وسبب ثبات التشريع الإسلامي:

١- أنه من عند الله تعالى العالم بأحوال عباده إلى يوم القيامة، فلذلك أوجد لهم تشريعًا صالحًا إلى يوم الدين.

٢- أن الله تعالى حفظ لنا أصول هذا التشريع التي يُستمد منها.

٣- أن الله تعالى نوَّع في دلالات الأدلة الشرعية، فمنها أدلة عامة تشبه القواعد، ومنها أدلة خاصة.

٤- أن الله تعالى جعل لنا أصولًا وقواعد لا يمكن أن تتغير، وينبني عليها ما لا يحصى من الأحكام، فمن هذه القواعد:

أ- الصدق خُلُقٌ محمود في جميع الأعمال والأقوال، والكذب خلق مرذول في جميع الأعمال والأقوال.

ب- الأمر بالعدل، والنهيُ عن الظلم بجميع صوره وأشكاله.

ج- الأمر بالتعاون على الخير، والنهيُ عن التعاون على الشر.

د- الأمر ببذل المعروف، والإحسان إلى الإنسان والحيوان.

هـ- النهي عن الفساد بجميع صوره وأشكاله.

و- النهي عن الإضرار بالإنسان والحيوان.

حلول
الحلول أون لاين
hulul.online

(١) رواه البخاري برقم (٣٣٥)، ومسلم برقم (٥٢١)، والزيادة بين قوسين من رواية البخاري.

الخاصية السادسة: التيسير ورفع الحرج

التشريع الإسلامي مبنيٌّ على اليسر ورفع الحرج من طريقين:

أ- في جميع تشريعاته، العامة والخاصة، وفي جميع الأبواب من الطهارة والصلاة والزكاة والصيام والحج، وفي المعاملات والنكاح وغيرها، قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨]. وقال تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾. [البقرة: ١٨٥]

وعن أنس ﷺ أن النبي ﷺ قال: «يَسِّرُوا ولا تُعَسِّرُوا، وبشِّرُوا ولا تُنَفِّرُوا». متفق عليه [١]، وعن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إلا غَلَبَهُ» [٢].

ومن نعم الله تعالى على هذه الشريعة الإسلامية أن جعل رسالتها حنيفية وسمحة؛ كما في حديث عائشة ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إِنِّي أُرسلتُ بحنيفية سَمْحة» [٣]، فهي حنيفية في التوحيد، سمحة في العمل، لا إصر فيها ولا أغلال كما كان عليه الحال في الأمم السالفة، وقد وصف الله تعالى نبيه ﷺ في التوراة والإنجيل بقوله: ﴿عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ﴾ [الأعراف: ١٥٧]، قال ابن كثير رحمه الله تعالى في تفسير هذه الآية: أي أنه جاء بالتيسير والسماحة.. وقد كانت الأمم التي قبلنا في شرائعهم ضيق عليهم، فوسَّع الله على هذه الأمة أمورها وسهَّلها لهم. [٤]

ب- في الأمور العارضة، فمتى عَرَضَ للمسلم عارض من العوارض يحتاج فيه إلى التيسير فإن الشريعة تأتي له بمزيد من التيسير، وذلك في أحوال كثيرة، كالمرض والسفر والنسيان والجهل، وغير ذلك.

الخاصية السابعة: موافقة الفطرة الانسانية

قال الله تعالى: ﴿فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ اللَّهِ الَّتِي فَطَرَ النَّاسَ عَلَيْهَا لَا تَبْدِيلَ لِخَلْقِ اللَّهِ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لَا يَعْلَمُونَ ﴿٣٠﴾﴾ [الروم: ٣٠].

الحلول اون لاين
hulul.online

---

(١) رواه البخاري برقم (٦٩)، ومسلم برقم (١٧٣٤).

(٢) رواه البخاري برقم(٣٩).

(٣) رواه أحمد رقم (٢٤٨٥٥)، والحميدي في مسنده رقم (٢٥٤)، قال الحافظ ابن حجر والسخاوي: إسناده حسن(تغليق التعليق ٤٣/٢) المقاصد الحسنة رقم (٢١٤)، وقد روي عن غير واحد من الصحابة ﷺ بطرق مختلفة في أكثرها ضعف.

(٤) تفسير القرآن العظيم ٣ / ٤٨٨، ٤٨٩.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

وعن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: قال النبي ﷺ: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُولَدُ على الْفِطْرَةِ، فَأَبَوَاهُ يُهَوِّدَانِهِ، أو يُنَصِّرَانِهِ، أو يُمَجِّسَانِهِ، كَمَثَلِ الْبَهِيمَةِ تُنْتَجُ الْبَهِيمَةَ هل تَرَى فيها جَدْعَاءَ؟»[1]

فكل ما شرعه الله لنا من الدين في العبادات والمعاملات والواجبات والمحرمات .. موافق للفطرة.

أما القوانين الوضعية: ففيها الكثير مما يخالف الفطرة، مثل: الشيوعية؛ فهي تمنع التملك الفردي فالملك مشاع بين الناس لا أحد يملك بيتاً ولا طعاماً ولا مصنعاً ولا مزرعة، وهذا مصادم لما فطر الله عليه بني آدم من حب التملك.

ومثال آخر: دعوى مساواة المرأة بالرجل، فقد جاءت الشريعة بالعدل بين الرجل والمرأة في الحقوق والواجبات، ولم تأمر بالمساواة بينهما، فالعدل يختلف عن المساواة، فأمرت الشريعة بالمساواة مع مراعاة الاختلافات البدنية والنفسية لهما، فالشرع جاء بما يوافق فطرة الرجل والمرأة، ويحفظ حقهما جميعا.

فكر

هل يمكن أن يكون للقوانين الوضعية خصائص تتوافق مع خصائص التشريع الإسلامي التي درستها؟

بالتعاون مع مجموعتك ناقش هذا السؤال، واكتب ما توصلت إليه.

لا يوجد توافق بين القوانين الوضعية والتشريع الإسلامي

التشريع الإسلامي له موازين ومعايير تقوم على الحق والعدل والموضوعية والأخلاق والسعة والشمول.

الحلول اون لاين
hulul.online

وهذا التشريع الإسلامي انزله رب العالمين الذي يعلم السر وأخفى؛ والذي بمقدوره - وحده - أن يهيئ للبشر أسباب الخير والسعادة في حياتهم: (ألا يعلم من خلق وهو اللطيف الخبير) (الملك)

أما القوانين الوضعية لا تفي بحاجة كل البشر وبعيدة عن الموازين والمعايير التي تقوم عليها التشريع الإسلام

رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa
حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

خصائص التشريع في العبادات

للتشريع الإسلامي في العبادات خصائص عظيمة تميزه عن غيره، وهذه الخصائص مستمدة من خصائص التشريع الإسلامي العامة؛ لأن أحكام العبادات جزء من الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه الخصائص ما يأتي:

الخاصية الأولى: بناء العبادات كلها على الإخلاص لله تعالى وتوحيده، وتنقيتها من جميع شوائب الشرك الظاهر والخفيّ، قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أُمِرُوٓاْ إِلَّا لِيَعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مُخۡلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ حُنَفَآءَ وَيُقِيمُواْ ٱلصَّلَوٰةَ وَيُؤۡتُواْ ٱلزَّكَوٰةَۚ وَذَٰلِكَ دِينُ ٱلۡقَيِّمَةِ ۝٥﴾ [البينة: ٥].

وكل عمل بناؤه على الشرك فإن الله تعالى لا يقبله، فعن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «قال الله تَبَارَكَ وَتَعَالَى: أنا أَغْنَى الشُّرَكَاءِ عن الشِّرْكِ، من عَمِلَ عَمَلاً أَشْرَكَ فيه مَعِي غَيْرِي تَرَكْتُهُ وَشِرْكَهُ».(١)

الخاصية الثانية: بناء جميع العبادات على ثلاث دعائم أساسية هي: الحب، والخوف، والرجاء:

فالمسلم يعبد الله تعالى حبًّا له، وخوفًا من عقابه، ورجاءً في ثوابه، قال تعالى: ﴿تَتَجَافَىٰ جُنُوبُهُمۡ عَنِ ٱلۡمَضَاجِعِ يَدۡعُونَ رَبَّهُمۡ خَوۡفٗا وَطَمَعٗا وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝١٦﴾ [السجدة: ١٦]، وقال الله تعالى: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِۖ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَشَدُّ حُبّٗا لِّلَّهِ﴾ [البقرة: ١٦٥].

الخاصية الثالثة: أن العبادات في الفقه الإسلامي محدَّدة بحدود الشرع:

فالأصل في العبادات التوقيف ومتابعة النبيِّ ﷺ فيما شرعه فيها، وذلك في ستة أشياء هي:

١- جنسها. ٢- صفتها. ٣- عددها.

٤- زمنها. ٥- موضعها. ٦- سببها.

فلا يجوز مجاوزة ما حدَّده الشرع في جنس العبادة نفسها، فلا يشرع إلا ما شرعه الله تعالى ورسوله ﷺ، ولا في صفتها التي وردت في الشرع، أو عَدَدِهَا إذا كان لها عدد، أو زَمَنِهَا إذا كان لها زمن، أو موضعها إذا كان لها موضع معين، أو سببها إذا كان لها سبب معين، وتغيير ذلك بدعةٌ محرَّمةٌ، قال تعالى: ﴿أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ [الشورى: ٢١].

وعن عائشة ﵂ قالت: قال رسول الله ﷺ: «من أَحْدَثَ في أَمْرِنَا هذا ما ليس فيه فَهُوَ رَدٌّ».(٢)، وفي رواية: «من عَمِلَ عَمَلاً ليس عليه أَمْرُنَا فَهُوَ رَدٌّ».(٣)

(١) رواه مسلم برقم (٢٩٨٥).

(٢) تقدم تخريجه ص (١١).

(٣) تقدم تخريجه ص(١١).

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

الخاصية الرابعة: تنوُّع العبادات التي حث عليها الشرع وأتى بها تنوُّعاً كثيراً في ذاتها، فمنها:

١- عبادات قلبية كالتفكر في آلاء الله تعالى ومخلوقاته، و..... التوكل على الله

٢- عبادات لِسَانِيَّة كذكر الله تعالى، و..... قراءة القرآن

٣- عبادات عملية كالصلاة، و..... الحج

٤- عبادات مالِيَّة كالزكاة، و..... الصدقات

كما إنها متنوعة في أحكامها، فمنها: ما هو فرض، ومنها ما هو نفل، والنفل أيضاً درجات، فمنه مؤكد ومنه غير مؤكد. وهذا التنوع في حقائقها وصفاتها وأحكامها مما يدفع للعمل بها، ويطرد السآمة مِنْ مُلازمة نوع منها، كما إن فيه مجالاً لكل شخص ليختار ما يناسبه منها ليُكْثِرَ منه، فمن الناس من يُفتح له في الصلاة، ومن الناس من يُفتح له في الصيام، ومنهم من يُفتح له في الذكر، ومنهم من يُفتح له في قراءة القرآن، أو في طلب العلم، وكل منهم على خير مادام لم يترك شيئًا مما أوجبه الله تعالى عليه، ولذلك تعددت إجابات النبي ﷺ لمن كان يسأله عن أفضل الأعمال، وما ذلك إلا لتنوع الناس والأحوال.

الخاصية الخامسة: بناء العبادات كلها على التوسط والاعتدال، وترك الغلو والتفريط:

فعن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ الدِّينَ يُسْرٌ، وَلَنْ يُشَادَّ الدِّينَ أَحَدٌ إِلا غَلَبَهُ، فَسَدِّدُوا وَقَارِبُوا وَأَبْشِرُوا».(١)

وعن ابن عباس ﷺ قال: قَالَ رسولُ الله ﷺ: «يا أَيُّهَا النَّاسُ، إِيَّاكُمْ والغُلُوَّ فِي الدِّينِ؛ فإِنَّهُ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمُ الغُلُوُّ فِي الدِّينِ».(٢)

الحلول اون لاين
hulul.online

(١) تقدم تخريجه ص(١٣).

(٢) رواه ابن ماجة برقم (٣٠٢٩).

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

الخاصية السادسة: العبادات في التشريع الإسلامي لها ثمرة عظيمة في الدنيا والآخرة:

- ففي الآخرة: رضى الله تعالى، ودخول الجنة.
- وفي الدنيا لها ثمار كثيرة منها:

١- ارتباط المسلم بربه في عامَّة أوقاته حين يؤدي أي عبادة من العبادات.

٢- طمأنينة القلب وراحته وانشراحه بأداء العبادة.

٣- حصول السعادة بفعل الطاعات.

٤- زوال الهم والغمّ وتفريج الكربات.

٥- الشعور بالأخوة والتكافل كما يحدث في الاجتماع للصلوات بأنواعها، ودفع الزكاة للمحتاجين.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

حلول
حلول اون لاين
hulul.online
www.ien.edu.sa

خصائص التشريع في المعاملات

للتشريع الإسلامي في المعاملات خصائص عظيمة تميزه عن غيره، وهذه الخصائص مستمدة من خصائص التشريع الإسلامي العامة؛ لأن أحكام المعاملات جزء من الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه الخصائص ما يأتي:

الخاصية الأولى: أحكام المعاملات الشرعية ربَّانيةُ المصدر:

فهي من خالق البشر العالم بما يصلحهم ويُضِرُّ بهم، فلم يمنع إلا ما يضر بهم إن عاجلاً أو آجلاً، ولم يشرع إلا ما فيه صلاحهم إن عاجلاً أو آجلاً، كما إنها مبنية على العدل الكامل فلا ميل فيها لأحد على حساب آخر، ولا لفئة على حساب أخرى، وقائمة على الموازنة بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.

الخاصية الثانية: تطبيق أحكام المعاملات الشرعية فعلاً وتركًا جزء لا يتجزأ من الدِّين، فمن عملها على الوجه المشروع فذلك من تمام دينه وإيمانه، ومراقبته لله تعالى وخشيته، ومن خالف فيها فذلك من نقصان دينه وإيمانه، وضعف مراقبته لله تعالى وخشيته، فليست الرقابة في النظام الشرعي للمعاملات مقتصرةً على المراقبة التي مصدرها السلطة الحاكمة، وليس الجزاء فيها مقتصرًا على الجزاء الدنيوي، بل الأساس فيها المراقبة النابعة من القلب، حيث يراقب العبد ربه تعالى فيحسن في عمله ويتقنه، وهذا من أعظم الدواعي لانضباط الناس في تطبيق هذه الأحكام.

الخاصية الثالثة: جميع المعاملات في الفقه الإسلامي مبنية على مراعاة دِعامتين أساسيتين هما:

١- الحث على الأخلاق الفاضلة، والصفات الحميدة، كالصدق والعدل والبيان والوضوح والنصيحة.

٢- التنفير من الأخلاق السيئة، كالكذب والغش والتدليس والظلم والخديعة والتلاعب وكتمان العيوب.

الخاصية الرابعة: أحكام المعاملات جزء لا يتجزأ من الشريعة، ويترتب على ذلك أمور:

١- أن هذه الأحكام منسجمة ومتفقة مع بقية الأحكام الشرعية، فلا تعارض بينها بوجه من الوجوه، بل بعضها يكمل بعضًا، فلا تناقض ولا فصل بين الدين والمعاملات.

٢- أن التزام المسلم في بيعه وشرائه وإجارته وجميع تعاملاته بمقتضى شريعة الله تعالى فعلاً وتركًا، هو نوع من العبادة والطاعة لله تعالى، وهكذا التزام الواجبات والشروط المترتبة على التعاقد، وهو يحقق بذلك عبادة الله تعالى بمعناها الشامل.

٣- أن اتباع شرع الله تعالى في المعاملات هو من توحيد العبادة كاتباع شرعه في سائر العبادات من صلاة وصوم وغيرهما؛ فكما يجب الالتزام بفعل الصلاة، والتوبة من تركها، يجب التزام المعاملات المباحة، وتجب التوبة من المعاملات المحرمة كالغش والتدليس وغيرهما.

الخاصية الخامسة: أن الشرع وسَّع على الناس بإباحة كل ما فيه مصلحة محضة أو راجحة، وشرع لهم ما فيه خير وزيادة في راحتهم وطمأنينتهم في معاملاتهم المالية، فمن ذلك:

١- إباحة التبايع في كل مالا ضرر فيه ولا مفسدة.

٢- إباحة العقود التي فيها مصلحة للناس مثل: الإجارة، والجعالة، والوكالة، والشركات بأنواعها.

٣- إباحة كثير من العقود المسمّاة لما فيها من المصلحة، مثل: السَّلم، وبيع العُربون والمزايدة والتقسيط.

٤-مشروعية كلٍّ ما فيه ضمان لحقوق الناس وحفظ لها، مثل: الرهن، والإشهاد، والضمان، والكفالة.

٥- مشروعية كل ما فيه تعاون على الخير، وتأليف لقلوب الناس، وتيسير عليهم، مثل: القرض، والعاريَّة.

٦- مشروعية كل ما فيه مصلحة للمتعاقدين، مثل: الإقالة والخيار.

الخاصية السادسة: أن الشرع راعى ما فيه صيانة للناس من الوقوع في المآثم، فمنع من كل ما فيه مفسدة تؤثر في الفرد أو على الجماعة، ومن ذلك:

١- تحريم كلٍّ ما يتضمن ظلم الناس، وأكل أموالهم بالباطل، مثل: الربا والغصب، والاحتكار.

٢- تحريم كلٍّ ما يتضمن أكل المال بغير عمل ولا كَدٍّ ولا تعب، ولا عمل نافع مثمر، مثل: القمار، والربا وأخذ العوض على المسابقات الممنوعة وغير النافعة.

٣- تحريم كلٍّ معاملة يغلب فيها الجهالة والغرر، مثل: بيع الشخص ما لا يملكه، وبيع الشيء المجهول، وبيع ما في بطون الأنعام، وبيع الثمر قبل ظهور صلاحه.

٤- تحريم كل ما يشغل عن طاعة الله تعالى، مثل: البيع بعد نداء الجمعة الثاني، أو داخل المساجد.

٥- تحريم كلٍّ ما فيه ضرر على المسلمين في دينهم ودنياهم، أو نشر للفساد والرذيلة مثل: بيع المحرمات.

٦- تحريم كلٍّ ما يتوصل به إلى الحرام مباشرة أو عن طريق الحيلة، مثل: بيع العِينة.

٧- تحريم كلٍّ ما يورث العداوة والأحقاد بين المسلمين أو يوغر صدورهم على بعضهم، مثل: بيع الرجل على بيع أخيه.

الخاصية السابعة: جاءت الشريعة الإسلامية باحترام الشروط، وإيجاب الوفاء بالعقود والتزامها، وهذا مما يشيع الأمن والثقة بين الناس، ويجنبهم كثيراً من المشاكل التي تنتج من عدم التزام ذلك، قال الله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَوۡفُواْ بِٱلۡعُقُودِ﴾. [المائدة: ١]

الخاصية الثامنة: أن الأصل في جميع المعاملات الإباحة فلا يحرم منها شيء إلا بدليل شرعي، وهذا فيه من التوسعة على المسلمين ورفع الحرج عنهم والضيق ما لا يخفى، قال الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِي خَلَقَ لَكُم مَّا فِي ٱلۡأَرۡضِ﴾ [البقرة: ٢٩]، فكل معاملة مباحة ما لم تعارض نصًّا شرعيًّا خاصًّا أو عامًّا.

خصائص التشريع في الأسرة

للتشريع الإسلامي في الأسرة خصائص عظيمة تميزه عن غيره، وهذه الخصائص مستمدة من خصائص التشريع الإسلامي العامة؛ لأن أحكام الأسرة جزء من الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه الخصائص ما يأتي:

الخاصية الأولى: للزواج في الإسلام أهداف نبيلة واضحة سامية لا تتحقق إلا به، وهذه الأهداف مرتبطة بالغاية التي هي أسمى الغايات، وهي عبادة الله تعالى وحده لا شريك له، فالمسلم حينما يتزوج هو في الحقيقة يستجيب لأمر الشرع له بذلك، ويحصِّن نفسه من الحرام، ومن أهم أهداف الزواج:

١- أنه الطريق الأساسي المباح لحصول اللذة والشهوة الفطرية التي جعلها الله تعالى في الرجال والنساء.

٢- أنه الطريق المباح لتحصيل الولد.

٣- أنه الطريق لتكوين الأسرة الهادئة المستقرة.

الخاصية الثانية: بناء العلاقة الزوجية على أمور أساسية من أهمها:

١-المودة والرحمة، كما قال الله تعالى: ﴿وَمِنْ ءَايَٰتِهِۦٓ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَٰجًا لِّتَسْكُنُوٓا۟ إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِى ذَٰلِكَ لَـَٔايَٰتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الروم: ٢١]، فبالمودة يحصل للزوجين السكن والراحة والطمأنينة في علاقتهما، ويخيم على الأسرة جو من الألفة والمحبة، وبالرحمة بينهما يتعاطفان.

٢- عدم تناسي النواحي الإيجابية والمحاسن المبذولة لكل واحد من الزوجين، والتغاضي عن الزلات التي لا بد أن تقع من كل واحد منهما تُجاه الآخر، فعن أبي هريرة ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَفْرَكْ مُؤْمِنٌ مؤمنةً، إن كَرِهَ منها خُلُقًا رضي منها آخَرَ»[١]، قال النووي: الفَرْك: البُغض، وهذا نهي، أي: ينبغي أن لا يبغضها؛ لأنه إن وجد فيها خُلُقًا يُكره وَجَد فيها خُلُقًا مرضيًا؛ بأن تكون شرسة الخُلق لكنَّها دَيِّنة، أو جميلة، أو عفيفة، أو رفيقة به، أو نحو ذلك[٢]، وبهذه الروح يتجاوز الزوجان المشاكل التي قد تطرأ عليهما، ويحسنان التعامل مع كل الظروف، ويحصلان السعادة الزوجية.

الخاصية الثالثة: تُبنى الأسرة على وجود حقوق ومسؤولية مشتركة في الأسرة بين الزوجين معًا، وبينهما وبين الأولاد، فلكلٍّ واحدٍ منهم حقوقه، وعليه واجباته تُجاه الآخر، والشرع يأمر بأداء هذه الحقوق ويجزي عليها، وينهى عن تضييعها ويعاقب

(١) رواه مسلم برقم(١٤٦٩).

(٢) شرح النووي على صحيح مسلم ٥٨/١٠ الحديث رقم: (١٤٦٩) بتصرف يسير.

على التفريط فيها، قال تعالى: ﴿ وَلَهُنَّ مِثْلُ ٱلَّذِى عَلَيْهِنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، وقال تعالى: ﴿ وَعَاشِرُوهُنَّ بِٱلْمَعْرُوفِ ﴾ [النساء: ١٩]، وعن عَبْدَ الله بن عُمَرَ ﷺ قال: سمعت رَسُولَ الله ﷺ يقول: «كُلُّكُمْ رَاعٍ وَكُلُّكُمْ مسؤول عن رَعِيَّتِه، الإِمَامُ رَاعٍ ومسؤول عن رَعِيَّتِه، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِه وهو مسؤول عن رَعِيَّتِه، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا ومسؤولة عن رَعِيَّتِهَا، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِه ومسؤول عن رَعِيَّتِه»، قال ابن عمر ﷺ: وَحَسِبْتُ أَنْ قد قال النبي ﷺ: «وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي مَالِ أبيه ومسؤول عن رَعِيَّتِه، وَكُلُّكُمْ رَاعٍ ومسؤول عن رَعِيَّتِه».(١)

الخاصية الرابعة: التشريع الإسلامي يحث على التعاون بين الزوجين وجميع الأسرة، وعلى بذل الاحترام بينهم، قال الله تعالى: ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ عَلَيْهَا مَلَٰٓئِكَةٌ غِلَاظٌ شِدَادٌ لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ ﴿٦﴾ ﴾[التحريم: ٦]، وعن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «رَحِمَ الله رَجُلاً قام مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّى، وَأَيْقَظَ امْرَأَتَهُ فَصَلَّتْ، فَإِنْ أَبَتْ نَضَحَ فِي وَجْهِهَا الْمَاءَ، وَرَحِمَ الله امْرَأَةً قَامَتْ مِنَ اللَّيْلِ فَصَلَّتْ، وَأَيْقَظَتْ زَوْجَهَا فَصَلَّى، فَإِنْ أَبَى نَضَحَتْ فِي وَجْهِهِ الْمَاءَ»(٢)، ومن أعظم ما يجب احترامه من الحقوق:

١- الشروط التي بين الزوجين فلا يحل التفريط فيها، لأن كل واحد منهما لم يرض بذل نفسه للآخر ولا العيش معه إلا وفق هذه الشروط، فعن عُقْبَةَ بن عَامِرٍ ﷺ قال: قال رسول الله ﷺ: «(إِنَّ) أَحَقَّ الشُّرُوطِ أَنْ تُوفُوا بِهِ: ما اسْتَحْلَلْتُمْ بِهِ الْفُرُوجَ».(٣)

٢- المحافظة على الأسرار الزوجية والعلاقات الخاصة، فعن أبي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ ﷺ قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ من أَشَرِّ الناس عِنْدَ الله مَنْزِلَةً يوم الْقِيَامَةِ: الرَّجُلَ يُفْضِي إلى امْرَأَتِه، وَتُفْضِي إليه، ثُمَّ يَنْشُرُ سِرَّهَا».(٤)

الخاصية الخامسة: إفهام الزوجين أن الحياة الزوجية لا يلزم أن تكون هادئة هانئة من جميع النواحي وفي جميع الأوقات، بل لا بد أن يكون فيها نوع من التقصير والتنغيص؛ لأن هذه هي الطبيعة البشرية؛ لا يمكن أن يعيش الإنسان في صفاء دائم، ومع وجود هذا فالحياة الزوجية يمكن أن تستمر، وتحل المشكلات بطرق منها:

١- التغافل عن بعض الأخطاء، فعن أبي هُرَيْرَةَ ﷺ أن النبي ﷺ قال: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّهُنَّ خُلِقْنَ من ضِلَعٍ،

---

(١) رواه البخاري برقم(٨٩٣)، ومسلم برقم (١٨٢٩).

(٢) رواه أحمد رقم (٧٤٠٤)، وأبو داود برقم (١٣٠٨)، والنسائي برقم (١٦١٠)، وابن ماجه برقم (١٣٣٦)، وصححه ابن خزيمة (١١٤٨)، وابن حبان (٢٥٦٧)، وقال الحاكم في المستدرك على الصحيحين رقم (١١٦٤):صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه، وقال النووي (خلاصة الأحكام ٥٨٧/١، المجموع ٤٩/٤) والعراقي المغني عن حمل الأسفار ١٧٨١/١: إسناده صحيح، وصححه الألباني في صحيح الجامع (٣٤٩٤)، وصحيح أبي داود رقم (١٣٠٨).

(٣) رواه البخاري برقم (٢٧٢١)، ومسلم برقم (١٤١٨)، والزيادة بين قوسين من روايته.

(٤) رواه مسلم برقم (١٤٣٧).

وَإِنَّ أَعْوَجَ شَيْءٍ فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبْتَ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لم يَزَلْ أَعْوَجَ فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا»، وفي لفظ: «وَكَسْرُهَا طَلَاقُهَا» متفق عليه.(١)

٢- الصُّلح، ومنه: التنازل عن بعض الحقوق، قال الله تعالى: ﴿وَإِنِ ٱمْرَأَةٌ خَافَتْ مِنۢ بَعْلِهَا نُشُوزًا أَوْ إِعْرَاضًا فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَآ أَن يُصْلِحَا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَٱلصُّلْحُ خَيْرٌ وَأُحْضِرَتِ ٱلْأَنفُسُ ٱلشُّحَّ وَإِن تُحْسِنُوا۟ وَتَتَّقُوا۟ فَإِنَّ ٱللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴿١٢٨﴾﴾ [النساء: ١٢٨].

الخاصية السادسة: التنفير من الطلاق الذي به فشل الحياة الزوجية، وليس هو في الحقيقة حلًّا لإصلاح هذه الحياة إنما هو هروب منها وإعلان لفشلها، فلا يلجأ إليه إلا إذا استعصت جميع الحلول الممكنة، فالشرع لم يمنع الطلاق أَلْبَتَّةَ، ولم يجعله أمام حاكم أو قاض، كما إنه جعل للطلاق سياجًا منيعًا فلا ينبغي للزوج المبادرة إليه، ولا للزوجة المطالبة به، ما لم يكن هناك حاجة تدعو إلى ذلك، ومنها أنه جعل للطلاق وقتاً محدَّدًا لا يجوز في غيره، فلا يجوز حال الحيض مثلا، ثم لو وقع الطلاق في وقته فقد جعل للزوجين في مدة العدة فُسحةً من الوقت للتأمل والنظر، وأباح لهما التراجع لإعادة الحياة الزوجية للاستقرار والألفة.

الخاصية السابعة: جعل الشرع للرجل القوامة على المرأة بالمعروف، وهذا أدعى لاستمرار الحياة الزوجية، فإن الأسرة لا بد لها من وال يتولاها حتى تسير السفينة إلى بر الأمان، وأمَره بالرفق بها وأوصاه بها خيرًا، ثم أمر المرأة بطاعته في المعروف، كلُّ هذا لتستمر الحياة الزوجية على أحسن حال، ولأجل قوامته على الأسرة أمره بمراعاة مسؤوليته عليها، والقيام برعايتها والنفقة عليها والحفاظ عليها مما يشينها ويبعدها عن طريق ربها، كما قال تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُوا۟ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ قُوٓا۟ أَنفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا وَقُودُهَا ٱلنَّاسُ وَٱلْحِجَارَةُ﴾ [التحريم: ٦].

الخاصية الثامنة: إلزام كل واحد من الزوجين بذل نفسه للآخر لقضاء متعته التي لا تنقضي إلا به، كما يجب على كل منهما صيانة حق الآخر في الفراش، فلا يحل لأحدهما فعل الفاحشة، وفي ذلك أداءٌ لحق الله تعالى وحق الزوج. وفِعْلُ الفاحشةَ خيانةٌ لله تعالى، وخيانةٌ من كل واحدٍ من الزوجين لصاحبه، وهو مُفسدٌ للحياة الزوجية من وجوه عديدة، منها: اكتفاء أحدهما بغير صاحبه، ومنها: إفساد فراشه عليه، ومنها: نشوء المشاكل الأسرية التي تقوض الحياة الزوجية، ومنها: إدخال الأمراض الفتاكة على الأسرة، ومنها: إدخال المرأة على زوجها من الولد ما ليس له افتراء عليه، وغير ذلك من المفاسد التي لا تُحَدُّ.

---

(١) رواه البخاري برقم(٣٣٣١)، ومسلم برقم (١٤٦٨).

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

رابط الدرس الرقمي
www.ien.edu.sa

خصائص التشريع في الجنايات

للتشريع الإسلامي في الجنايات خصائص عظيمة تميزه عن غيره، وهذه الخصائص مستمدة من خصائص التشريع الإسلامي العامة؛ لأن أحكام الجنايات جزء من الشريعة الإسلامية، ومن أهم هذه الخصائص ما يأتي:

الخاصية الأولى: التشريع الجنائي في الإسلام ربَّانيُّ المصدر، فهو من خالق البشر العالم بما يصلحهم أو يُضِرُّ بهم، فهو مبني على العدل الكامل فلا ميل فيه للجاني على حساب المجني عليه، ولا للمجني عليه على حساب الجاني، ولا للأغنياء على حساب الفقراء، ولا للفقراء على حساب الأغنياء، فليس فيه حيف ولا ظلم على أحد مطلقًا، بل كله عدل وصدق، مع قيامه على الموازنة بين مصلحة الفرد ومصلحة الجماعة.

الخاصية الثانية: تطبيق أحكام الجنايات جزء لا يتجزأ من الدِّين، فالامتناع من الجنايات والبعد عنها بأنواعها دين يدين به المرء لربه جل وعلا، ويراقبه فيه، فالشريعة الإسلامية تربي الفرد على الامتناع عن الجريمة أينما كان، ومهما كانت الأسباب والمبررات، والرقابة في النظام الجنائي الإسلامي ليست مقتصرةً على المراقبة التي مصدرها السلطة الحاكمة، وليس الجزاء فيها مقتصرًا على العقوبات الرادعة، بل الأساس فيها المراقبة الداخلية النابعة من القلب، حيث يراقب العبد ربه تعالى فيتجنب الجريمة بأنواعها، وهذا من أعظم الدوامي لقلَّة الجريمة في المجتمع الإسلامي المتمسك بدين الله تعالى. كما إن الحكم على الجاني وتطبيقه خاضع لمراقبة الله تعالى فلا حيف فيه ولا ظلم، ولا مجاوزة فيه لحدود الله تعالى.

الخاصية الثالثة: التشريع الجنائي في الإسلام مبني على منع الجريمة والوقاية منها قبل حدوثها، وذلك من خلال عدة طرق منها:

١- تربية الفرد والمجتمع على خصال الخير، وترهيبه من خصال الشر، والتربية على أخذ الحقوق وأداء الواجبات، وعلى حسن الخلق، والبعد عن أصحاب السوء ومواقع الفتن والشبهات.

٢- الدعوة إلى الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لتقليل الشر وتوعية الناس.

٣- فتح الأبواب الشرعية التي تجعل الإنسان يكتفي بالحلال عن مقارفة الحرام، كالدعوة إلى الزواج والحث على الحجاب للبعد عن جريمتي الزنا واللواط، ومساعدة المحتاج من خلال إيجاب دفع الزكاة له، أوالنفقة عليه من قريبه القادر؛ حتى لا يقع في السرقة.

٤- إغلاق جميع الأبواب التي تؤدي إلى الشر وتوقع فيه من قريب أو بعيد؛ كالمنع من الخلوة بالمرأة الأجنبية لئلا يقع الزنا، وتحريم الإشارة بالسلاح أو الحديدة لأخيه المسلم لئلا تقع جريمة القتل.

حلول
الحلول اون لاين
hulul.online

وهذه الطُّرق تقلل الجريمةَ في المجتمع الإسلامي إلى حد كبير، ولهذا فإن العقوبة في التشريع الإسلامي هي في الحقيقة آخر العلاج، فعندما لا تنفع مع الشخص التربية، ويفوته الإصلاح، تقع عليه العقوبة الرادعة له ولغيره.

الخاصية الرابعة: الأحكام الجنائية تكتسب احترامًا من كل مسلم لأنها جزء من الدين، وذلك يفيد في أمرين أساسيَّين:

الأول: انقياد المسلمين إليها طواعية تديُّنًا لله تعالى، وسواء في ذلك ما يتعلق باجتناب المحرمات، كما حصل للصحابة ﷺ عندما نزل تحريم الخمر من الاستجابة لذلك والطاعة لله تعالى ورسوله ﷺ، أو فيما يتعلق بتطبيق العقوبات على من ارتكب شيئًا من الجرائم، أو اختصم مع أحد على حق من الحقوق، قال تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾﴾ [النساء: ٦٥].

الثاني: رِضى المعاقَب بالعقوبة التي افترضها الله تعالى عليه جزاء إجرامه في الدنيا، وهذا يجعله لا يحمل الحقد على المجتمع ولا على السلطة التي تطبق عليه العقوبة؛ لأنه يعلم أن هذا الجزاء إنما هو من عند الله تعالى، وله فيه مصلحة من تكفير ذنب أو نجاة من عقوبة الآخرة، أو استصلاح له في الدنيا، ومن هنا رأينا في تأريخ المسلمين من كان يأتي إلى الحاكم معترفًا بذنبه، ومطالبًا له بإقامة الحد عليه إرادةً لتطهير نفسه مما وقعت فيه من الجريمة.

الخاصية الخامسة: يفتح الشرع أمام المجرم بابًا للتوبة في الدنيا، وقد تَرفع عنه التوبة إقامة الحد كما في حد الحرابة، كما يفتح له بابًا كبيرًا للعفو عنه من قِبل الإمام أحيانًا كما في العقوبات التعزيرية وعقوبات الحق العام، ومن قِبل صاحب الجناية أو أوليائه حينًا آخر كما في عقوبات القِصاص، وعقوبات الحدود قبل رفعها للحاكم، وكل هذا يفتح أمام المجرم بابًا من الرحمة والرأفة، وبابًا للرجوع عن الإجرام، ويقرِّبه من استصلاح نفسه، وتعايشه مع مجتمعه تعايشًا سليمًا بعيدًا عن الجريمة.

الحلول اون لاين
hulul.online

الخاصية السادسة: لا يترك الشرع صاحب أي جريمة دون أن يكون له عقوبة تناسبه، وذلك يفيد أمرين:

أولهما: الرَّدع، ويتمثل في ردع الجاني عن إيقاع الجناية، وردعه لو وقع فيها عن إعادتها، كما يفيد ترهيبَ غيره من الوقوع في الجريمة.

ثانيهما: البعد عن التدافع، ويتمثل في تجنيب المجتمعِ التدافعَ لتطبيق العقوبات بأنفسهم، مما يوقع في الظلم والتعدِّي والفوضى.

ج1: ربانية المصدر: أي أن مصدر التشريع الإسلامي من رب الناس ... مبني على الوحي الذي أنزله الله تعالى على رسوله محمد سواء في ذلك الوحي المتلو وهو القرآن الكريم؛ أو الوحي الغير متلو وهو السنة المطهرة

س١: ما المراد بقولنا في خصائص التشريع الإسلامي: «ربانية المصدر»؟

س٢: على أي خاصية من خصائص التشريع الإسلامي نستدل بكل دليل من الأدلة الآتية:

أ- قال تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ ٱلْإِسْلَٰمَ

خاصية التمام والكمال

ب- قال تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾.

خاصية التيسير ورفع الحرج

ج- قال تعالى: ﴿قُلْ يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ إِنِّي رَسُولُ ٱللَّهِ إِلَيْكُمْ جَمِي

خاصية عمومه لكل جنس؛ وصلاحيته لكل زمان ومكان

د- قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا﴾.

خاصية الثبات والاستقرار

علامة (✓) أمام العبارة الصحيحة، وبعلامة (✗) أمام العبارة غير الصحيحة، مع تصحيح الخطأ في كل مما يأتي:

أ- جاءت الشريعة الإسلامية لتنظم علاقة الإنسان مع ربه دون النظر لغيرها من العلاقات ✗

جاءت الشريعة الإسلامية لتنظم كل ما يتعلق بحياة الإنسان؛ من علاقته بربه؛ وبنفسه ومع الغير ومع مجتمعه

ب- من أسباب ثبات التشريع الإسلامي: حِفظ الله تعالى للأصول التي يُستمد منها ✓

ج- من خصائص التشريع في المعاملات: جَعْلُ القوامة للرجل على المرأة ✗

قوامة الرجل على المرأة في الحياة الزوجية فقط لا في المعاملات؛ فهي لها ذمة مالية مستقلة

د- التشريع الجنائي في الإسلام مبني على منع الجريمة والوقاية منها قبل حدوثها ✓

س٤: جميع المعاملات في الفقه الإسلامي مبنية على دعامتين أساسيتين، فما هما؟

س٥: التشريع الإسلامي يُراعي منع كل ما فيه مفسدة تؤثر على الفرد أو على الجماعة. اذكر مثالين من عندك على ذلك.

ج4: الحث على الأخلاق الفاضلة؛ والصفات الحميدة؛ كالصدق والعدل والبيان والوضوح والنصيحة

التنفير من الأخلاق السيئة ؛ كالكذب والغش والتدليس والظلم والخديعة والتلاعب وكتمان العيوب

ج5: منع قتل النفس التي حرم الله إلا بالحق فهي بنيان الله تعالى

منع أكل الميتة وشرب الخمر لما فيهما من مضار على صحة الإنسان وعقله

حلول الإحلول اون لاين hulul.online